التقلبات في أسعار النفط الخام وتأثيرها على قيمة الصادرات النفطية الليبية ، وعلى معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2020)

دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي

د. عبدالناصر الطاهر عبدالله الشيباني

أستاذ الاقتصاد المشارك / كلية المحاسبة / غريان

مستخلص البحث :

عنوان البحث التقلبات في أسعار النفط وتأثيرها على قيمة الصادرات النفطية الليبية وعلى معدلات التضخم ، حيث أن الايرادات النفطية في ليبيا تتأثر بالكميات المنتجة منه وسعر بيع البرميل والكميات المنتجة تحددها الدول المنتجة حسب طاقتها الانتاجية ، وحسب اهدافها الاقتصادية ومنها انطلقت المشكلة البحثية والتي تتمثل في تقلبات الاسعار النفطية ومدى تأثيرها على قيمة الصادرات النفطية وعلى معدلات التضخم في ليبيا .واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليل المؤشرات ، وكذلك على المنهج التحليلي القياسي لمعرفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة . وتناول البحث في الاطار النظري لأسعار النفط ومحدداتها والتقلبات في أسعار النفط وأثرها على معدلات التضخم وآثار التضخم على الاقتصاد الليبي والسياسات التي تتبعها الدولة لمعالجة التضخم . توصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن التقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى تقلبات في قيمة الصادرات النفطية وتوجد علاقة خطية بين أسعار النفط الخام والصادرات النفطية حيث بلغت قيمة معامل الانحدار المتعدد حوالي 97% ، وجاءت قيمة B التي تحدد العلاقة بين الصادرات وسعر البرميل بقيمة 0.43 ذات دلالة احصائية وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أنه كلما زاد سعر البرميل بمقدار واحد دولار زادت قيمة الصادرات النفطية بمقدار 0.43 وحدة . وأن التقلبات في أسعار النفط لها تأثير على معدلات التضخم ، حيث كلما زاد سعر البرميل بمقدار وحدة واحدة زاد معدل التضخم بمقدار 0.118 وحدة . وهذا يؤكد فرضية البحث بوجود أثر لتقلبات أسعار النفط على قيمة الصادرات وعلى معدلات التضخم . وقدم الباحث توصيات من أهمها

أن التنبؤ بمعدلات التضخم تساعد في أتخاذ سياسات اقتصادية رشيدة وتحافظ على الاستقرار الاقتصادي ، وأوصى الباحث متخذي القرار السياسي والاقتصادي في الدولة بانتهاج سياسة تؤدي إلى التقليل من الاعتماد على النفط والتوجه إلى تنمية الانشطة الاقتصادية غير النفطية باعتبار ان النفط مورد ناضب .

Oil Price Volatility and Its Impact on Libyan Oil Export Value and Inflation Rates

Research Abstract:

Research Title: Fluctuations in oil prices and their impact on the value of Libyan oil exports and inflation rates. This research explores the relationship between oil price volatility and its effects on Libyan oil export value and inflation rates. Since Libya's oil revenues are influenced by both production quantities and the price per barrel, and production levels are determined by producing countries based on their production capacity and economic objectives, the research problem arises from the fluctuations in oil prices and their impact on export value and inflation.

The researcher employed a descriptive-analytical approach to collect and analyze data and indicators, as well as a quantitative analytical approach to determine the correlation between different variables. The theoretical framework of the study covered oil prices, their determinants, fluctuations in oil prices, their impact on inflation rates, the effects of inflation on the Libyan economy, and the government's policies to address inflation.

The research findings revealed several key points. They are as follows: Fluctuations in oil prices lead to fluctuations in the value of oil exports. There is a linear relationship between crude oil prices and oil exports, with a multiple regression coefficient of approximately 97%. The value of B, which determines the relationship between exports and the price per barrel, is 0.43, and it is statistically significant at a level of less than 0.05. This implies that for every one-dollar increase in the price per barrel, the value of oil exports

increases by 0.43 units. Fluctuations in oil prices have an impact on inflation rates. For every one-unit increase in the price per barrel, the inflation rate increases by 0.118 units. These findings confirm the research hypothesis that oil price fluctuations have an impact on both export value and inflation rates.

Based on these findings, the researcher recommended several measures, including the importance of forecasting inflation rates to make sound economic policies and maintain economic stability. The researcher also recommended that policymakers adopt policies to reduce reliance on oil and focus on developing non-oil economic activities, given the depleting nature of oil resources.

مقدمة :

النفط يمثل المصدر الرئيسي للطاقة في العالم ، ويشكل نسبة كبيرة من الحجم الكلي للتجارة الدولية ، ويؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول المنتجة ، والنفط يعتبر من السلع الناضبة والغير متجددة والاستثمار فيه يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة في جميع مراحل إنتاجه ونتيجة لتغير مستويات الطلب والعرض العالميين عليه ، هذا الأمر يجعل الاسواق النفطية أكثر حساسية وتأثرا بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة ، والتقلبات في أسعار النفط الخام لم تعد الأمر الأكثر أهمية في التأثير على معدلات التضخم كما كانت في الماضي ، ومع زيادة استخدام الطاقة ووجود المخزونات النفطية ، وزيادة مرونة أسواق العمل والمنتجات لكي تتجاوب مع المتغيرات والضغوطات التضخمية ، ولقد أدى ارتفاع أسعار النفط على مدى السنوات الماضية إلى ارتفاع معدلات التضخم .

المشكلة البحثية :

الايرادات النفطية للدول المنتجة للنفط تتأثر بالكميات المنتجة منه وسعر بيع برميل النفط والكميات المنتجة تحددها الدول المنتجة حسب طاقتها الانتاجية وحسب أهدافها الاقتصادية ، ولكن سعر بيع برميل النفط مرتبط بالدول المستهلكة والتي من مصلحتها بأن تشتري النفط بأسعار منخفضة لضمان تحقيق أرباح من الصناعات النفطية كالصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط ،

والدول المنتجة تسعى لبيع النفط بأعلى سعر ممكن وذلك لتحقيق أكبر عائد ، لذا يحاول كل جانب التأثير في أسعار النفط وهذا ما جعل أسعار النفط تتقلب متأثره بضغط أحد الطرفين .

تأسيساً على ما تقدم فإن المشكلة البحثية تتمثل في دراسة كيفية هل تقلبات أسعار النفط الخام لها تأثير على قيمة الصادرات النفطية الليبية وهل التقلبات النفطية لها تأثير على معدلات التضخم في ليبيا ؟

فرضية البحث :

تقلبات أسعار النفط الخام لها تأثير ذو دلالة احصائية على قيمة الصادرات وكذلك على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الهدفين التاليين :

1- تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على قيمة الصادرات النفطية الليبية خلال الفترة 2000-2020م .

2- قياس تأثير تقلبات أسعار النفط الخام وأثرها على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

أهمية البحث : يمكن ابراز أهمية البحث من خلال :

التعرف على تقلبات أسعار النفط الخام وقيمة الصادرات النفطية الليبية ، وذلك من خلال علاقات قياسية تقديرية للوصول إلى نتائج رياضية ، رقمية واضحة من خلالها يتم طرح حلول وتوصيات للقائمين على السياسة المالية والجهات ذات العلاقة ، وكذلك قياس تأثير التقلبات في أسعار النفط الخام على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للخروج بتوصية علمية توجه لصانعي القرار لاتخاذ سياسات اقتصادية مناسبة .

منهجية البحث :

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي للمتغيرات الاقتصادية ، وذلك لاستخدام بعض المؤشرات المستخدمة في قياس تأثير أسعار النفط الخام على قيمة الصادرات النفطية ، وكذلك في تأثيرها على معدلات التضخم ، بالإضافة إلى المنهج الكمي القياسي لتقدير العلاقة الدالية بين هذه المتغيرات .

حدود البحث :

تتركز الحدود المكانية على الاقتصاد الليبي ، أما الحدود الزمنية لمتغيراته فتتمحور في الفترة الواقعة بين 2000-2020 م .

تقسيمات البحث :

تناول هذا البحث في فصوله الثلاثة بالإضافة إلى الفصل التمهيدي والذى يحتوي على المشكلة البحثية والفرضية والاهداف والاهمية والمنهجية المتبعة وحدود البحث وتقسيماته ، أما الفصل الاول يتناول التقلبات في أسعار النفط الخام الليبي والفصل الثاني يتناول الصادرات النفطية والتضخم في ليبيا ، ثم يأتي الفصل الثالث لقياس تقلبات أسعار النفط على الصادرات النفطية وعلى معدلات التضخم وينتهي بعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث .

أسعار النفط ومحدداتها :

النفط سلعة كباقي السلع تخضع لتقلبات كبيرة مع مرور الزمن ، فعند زيادة الطلب على سلعة مثل النفط يتجاوز قدرتها الانتاجية ، فإن السعر يرتفع لأن كلاً من الطلب والعرض غير مرن في المدى القصير . وارتفاع الاسعار يشجع الاستثمارات الجديدة في إيجاد مصادر جديدة ، وعندما يتجاوز العرض الطلب من جهة اخرى فينبغي نظرياً أن تنخفض الاسعار حتى تصبح التكلفة الحدية للإنتاج أكبر من السعر فيقل الانتاج وبالتالي يزداد السعر من جديد .

إن سلعة النفط تعتبر صلب الصناعات الحديثة ، حيث يتم الاعتماد عليها في جميع نواحي الحياة الحديثة ، مما جعل أسعار النفط تتأثر بعديد من العوامل منها : (محمد الدوري ، 2003، 61)

1- الموقع الجغرافي :

حيث أن موقع إنتاج النفط يعتبر خاصية له ، أي قربه أو بعده من سوق الاستهلاك ، بحيث يضاف للنفط الخام القريب من أسواق استهلاكه مقدار معلوم إلى سعره أي علاوة الشحن والنقل بعكس النفط البعيد عن سوق استهلاكه لا يتمتع بهذه الميزة .

2- العامل الطبيعي :

ويقصد به طبيعة تركيبته أي التركيبة الكيماوية للنفط الخام من حيث كونه خفيف أو ثقيل أو متوسط ، وكذلك الشوائب الكبريتية فيه هل هي عالية أو منخفضة ؟ حيث أن الخالية من الكبريت تكون قيمتها مرتفعة .

3- الطلب العالمي على النفط : (محمد السماك ، 1979 ، 214) .

زيادة الطلب على العرض لأسعار النفط تحدث ارتفاع في الأسعار ، وهناك أسباب تفسر ارتفاع أسعار النفط بسبب زيادة الطلب العالمي عليه منها :

أ- زيادة معدل النمو الاقتصادي في العالم يتطلب المزيد من الطاقة للمصانع والنقل وغيرها

ب-زيادة معدل النمو السكاني يتطلب زيادة الحاجات المتعددة للسكان والطاقة وكافة المستلزمات اليومية .

ت-قلة توسيع الاستكشافات والاستثمارات في حقول النفط مما يجعل الإنتاج لا يواكب الطلب العالمي بسبب ارتفاع كلفة النفطي وكذلك بسبب احتفاظ بعض الدول النفطية باحتياطياتها لأن النفط مادة ناضبة .

ث- الاحداث السياسية في بعض الدول المنتجة المصدّرة للنفط أو التي تحد من زيادة صادراتها وانتاجها من النفط الخاص أدى إلى انخفاض العرض والذى ساهم في ارتفاع الاسعار .

ج- زيادة الطلب العالمي الكبير وخاصة في الدول الأسرع نمو سكاني في العالم مثل الصين والهند يتم فيها الاستهلاك الكبير من الطاقة ، ومن المتوقع أن الطلب الصيني من الطاقة سيزيد بمعدل نمو سنوي قدره (3.6%) ما بين (2006- 2030م) (التنين الصيني ، 2008 ، 18) .

4- تغير قيمة الدولار :

الدول تستلم عائداتها من بيع النفط بالدولار نظراً لتسعير النفط بالدولار ويعتبر سعر الصرف للدولار أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط ، فعند انخفاض القوة الشرائية للدولار يؤدي إلى رفع أسعار النفط نتيجة لزيادة الطلب .

5- التضخم المستورد :

ظاهرة التضخم تعني تخفيضاً مستمراً لقيمة وسعر النفط الخام الحقيقية ويؤدى انخفاض عوائد النفط للدول المصدّرة والمنتجة للنفط إلى خسائر كبيرة ، حيث طالبت منظمة الأوبك بزيادة سنوية في سعر النفط الخام لمعالجة التضخم المصدّر من البلدان الصناعية .

6- التغيّر المناخي :

يؤثر التغيّر المناخي وخاصة عند انخفاض درجات الحرارة يؤدى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط ، وبذلك يؤدى إلى زيادة أسعاره وكذلك العواصف البحرية والي تعرقل نقل وشحن النفط تؤدى إلى نقص الامدادات إلى الأسواق مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار النفط .

التقلبات في أسعار النفط :

يوجد تغيّر سريع في أسعار النفط الخام ، وهذا التغيّر يحدث نتيجة ظواهر عالمية سياسية كالحروب أو اقتصادية مثل حدوث ركود اقتصادي عالمي أو ظواهر فنية كزيادة الانتاج النفطي أو زيادة في الطلب على النفط الخام . والجدير بالذكر أنه لم تكن اساسيات السوق النفطية من طلب وعرض ومستوى المخزون هي المؤثر الرئيسي على الاسعار

النفطية . إن النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا ، الأمر الذى يجعل اقتصاديات البلاد حساس اتجاه هذه السلعة ، فأي ارتفاع أو انخفاض في اسعارها يترك أثر كبير على الاقتصاد ، والاقتصاد الليبي يعتمد على عائدات النفط في توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل الواردات من السلع الاخرى ، وتنفيذ البرامج التنموية التي تساعد الدولة على توفير البنية التحتية لاقتصاداتها .

جدول رقم (1) أسعار النفط الخام " برنت " خلال الفترة من 2000– 2020 م

السنة	السعر بالدولار للبرميل	السنة	السعر بالدولار للبرميل
2000	28.30	2011	103.10
2001	24.41	2012	109.04
2002	24.99	2013	108.07
2003	28.85	2014	87.74
2004	38.29	2015	57.58
2005	54.43	2016	44.67
2006	65.39	2017	58.82
2007	72.71	2018	68.48
2008	97.66	2019	64.03
2009	61.86	2020	40.17
2010	79.63	2021	70.10

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

نلاحظ من الجدول السابق أن الاسعار تتزايد وتتناقص من سنة إلى اخرى ، وذلك نتيجة التقلبات التي تحدث في الأسعار ، ففي عام 2000م أصبح سعر البرميل 28.30دولار للبرميل وبذلك يسجل تحسناً واضحاً ، ثم ما لبت أن عاد السعر للانخفاض ليصبح 24 دولار تقريباً ، حتى عام 2004 وصل الى 38.29 دولار للبرميل ، ومن هذه السنة اتجهت

الاسعار الى التحسن واصبح في تزايد الى أن وصل سعر البرميل في سنة 2008 م الى 97.66 دولار للبرميل ، حيث ابدت الاوبك في اجتماعها "137" استعدادها لتوفير الامدادات التي يحتاجها السوق ، واعلانها عن زيادة طاقتها الانتاجية مستقبلاً ، كما أنها خرجت عن سياستها التقليدية فبعد أن تخلت عن النطاق السعري في شهر مارس قامت من جديد بتعليق العمل بنظام الحصص لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من اكتوبر 2005م ، بالإضافة الى الوضع الكامل لطاقتها الفائضة والتي تبلغ 2 مليون برميل في اليوم تحت تصرُف السوق (منظمة الاوبك، النشرة الشهرية ، 2005 ، العدد11) . فيما يبلغ المتوسط السنوي لسعر سلة الاوبك الجديدة حوالي 50.64 دولار للبرميل في نهاية العام . ثم ما لبث أن عاد السعر للارتفاع حتى وصل في سنة 2012 ، 2013 إلى اكثر من 109$ ، ثم عاد للانخفاض مرة أخرى إلى أن وصل في سنة 2016 إلى 44$ للبرميل ، يعزى أسباب هبوط أسعار النفط إلى أسباب عديدة إذ فقد سعر النفط أكثر من 54% من قيمته خلال الفترة سبتمبر 2014 إلى سبتمبر 2015 ، وذلك لأسباب زيادة إنتاج النفط الصخري في امريكيا وزيادة إنتاج بعض أعضاء الدول المصدِّرة للنفط (اوبك) ما يتجاوز حصص إنتاجها ، وكذلك تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الاوربي وهو ما قلل طلب النفط ، وكذلك لأسباب اخرى تتمثل في حوادث الحروب والاضطرابات في دول الشرق الاوسط واليمن وليبيا ، وفاقم ذلك قرار منظمة الاوبك بشأن عدم خفض الانتاج إلى مليوني برميل يومياً على الأقل لامتصاص فائض السوق . ثم اتجهت الاسعار إلى الارتفاع قليلاً حتى وصلت في سنة 2018، 2019 إلى منتصف الستينات .أما بالنسبة للصادرات النفطية فقد شهدت تذبذباً واضحاً وذلك راجع إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد وخاصة السنوات التي شهدت حروب وإغلاق في معظم الحقول النفطية .

جدول رقم (2)

يوضح تطور إنتاج وصادرات النفط الليبي خلال الفترة (2000–2020) (بالملايين)

السنوات	الإنتاج النفطي	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات للإنتاج
2000	519.8	379.2	0.72
2001	516.8	384.3	0.74
2002	473.5	343.6	0.72
2003	560	432.3	0.77
2004	591.3	459.9	0.77
2005	618	487.5	0.78
2006	642.8	519.3	0.80
2007	653.8	536.8	0.82
2008	643.6	525.7	0.81
2009	618	478.2	0.77
2010	621.8	491.1	0.78
2011	178.6	109.3	0.61
2012	530.7	468.5	0.88
2013	362.6	316.7	0.87
2014	175.2	147.0	0.71
2015	146.6	118.0	0.74
2016	137.9	111.3	0.80
2017	320.8	287.7	0.89
2018	404.3	367.5	0.90
2019	423.3	382.5	0.90
2020	142.5	130.1	0.91

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط ، النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ، المجلد 62،الربع الرابع 2022م

من ابرز الآثار التي تتركها التقلبات في أسعار النفط الخام هي تأثيرها على قيمة الصادرات النفطية ، والتي تؤدي بدورها في جميع أوجه النشاط الاقتصادي ، ابتداء بحجم الانفاق الحكومي ومروراً بمستوى المعيشة للأفراد ، وانتاء بمخصصات التنمية الاقتصادية ، وهذه الأخيرة تجعل تأثير تقلبات أسعار النفط يمتد إلى اقتصاديات الدول المنتجة .

شكلّت الصادرات النفطية ما نسبته 94.8% من إجمالي الصادرات الليبية عام 2000م (مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي 2000،ص57) . وهذا يعني وجود اختلال في توازن هيكل الصادرات لصالح الصادرات النفطية ، كما يعكس اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط ويعكس لنا مدى تأثير هذه الصادرات على الناتج القومي ، وبالتالي على الدخل القومي .

الأهداف الأساسية من دمج قطاع النفط في الاقتصاد الوطني:(الواقع والافاق المستقبلية للنفط ، منتدى الشبكة الدولي ، 2010م) .

1-الحصول على أكبر عائد ممكن من ثروة النفط وتسخير تلك العائدات في تنمية الاقتصاد الوطني لرفع مستوى المعيشة في البلاد .

2-العمل على التنسيق والربط والتكامل بين الصناعة النفطية وسائر الصناعات الاخرى في اطار خطة التنمية الشاملة .

3-العمل على إدخال تغيرات فعّالة وجدرية لقطاع الهيدروكربونات ليشمل قطاع الاستكشاف والانتاج والتكرير لمواكبة التقدم الحاصل في قارات العالم الاخرى .

تطور إجمالي الصادرات النفطية الليبية خلال فترة الدراسة :

لقد صاحب اكتشاف النفط في ليبيا انكماشاً في صادرات السلع الزراعية والصناعية والحيوانية ، وتم التركيز على صادرات سلعة واحدة وهي النفط الخام ، مما جعل قيمة الصادرات الاجمالية تعتمد بشكل تام على أسعار النفط والكميات المصدرة منه ، حيث أن الاقتصاد الليبي

يعاني من اختلال في مساهمة القطاع الخارجي بسبب عدم مرونة صادراته نتيجة لهيمنة القطاع النفطي المتأثر بعوامل خارجية تجعله متأثر بأي خلل خارجي ، مما نجد أن قيمة الصادرات تباينت خلال سنوات الدراسة ، وهذا راجع للتغيرات الحاصلة في كميات وأسعار النفط المصدّرة ، واتصفت الصادرات بالتذبذب بين سنة واخرى .(اتحاد الغرف التجارية والصناعية للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي ، 2002م) .

الفترة الزمنية من 2000 –2010م للصادرات الليبية من النفط الخام :

شهدت هذه الفترة تذبذباً في إجمالي الصادرات النفطية وهذا راجع للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا ، ومنها تراجع العلاقات التجارية الليبية الامريكية وتدهورها وقرار الحظر على استيراد النفط الليبي ، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذى تعرضت له اقتصاديات الدول الصناعية وخاصة الاوربية التي تعتبر المستورد الاول للنفط الليبي .

الفترة الزمنية من 2011–2020 :

أما هذه الفترة والتي شهدت اختلالاً كبيراً في الصادرات النفطية حيث وصلت الصادرات النفطية في سنة 2011 م إلى 109 مليون برميل بسبب الظروف السياسية وهي ثورة 17 فبراير ، ثم ازدادت الصادرات في السنوات التي تليها حتى وصلت في سنة 2019 إلى 382.5 م . ب ولم تزداد صادرات النفط خلال الفترة بسبب إغلاق الحقول النفطية تارةً والاضرابات والظروف السياسية تارةً اخرى .

التقلبات في أسعار النفط وأثرها على معدلات التضخم :

عندما ترتفع أسعار النفط عن الحد الذى تتوقعه الدول المستهلة الصناعية فإن أول ما تشكو منه هذه الدول هو ارتفاع معدلات التضخم في اقتصادياتها نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، وتتخذ ذلك ذريعة لكي تضغط على الدول المنتجة لجبرها على خفض الاسعار . حيث تختلف أسباب التضخم من بلد لآخر ، وذلك تبعاً للهيكل الاقتصادي والظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها هذا البلد ، وطبيعي أن ليبيا تختلف أسباب التضخم فيها من حيث كونها أسباب داخلية أو أسباب خارجية .

الأسباب الداخلية :

1- اعتماد الاقتصاد الليبي على مورد واحد ورئيسي في الحصول على العملات الاجنبية هو النفط

2-غياب الرقابة عن الأسعار ، من الملاحظ في الاقتصاد الليبي بأن معظم السلع التي تفرض عليها الرقابة في الاسعار ساهمت في التخفيف حدة التضخم ، ولكن غياب هذه التسعيرة أدت بمنتجي القطاع الخاص إلى زيادة كبيرة في أسعار تلك السلع والخدمات وظهور ظاهرة السوق السوداء وانحصرت التسعيرة في حدود ضعيفة جداً .

3-زيادة عرض النقود : تسببت الزيادة في عرض النقود المتمثلة في الودائع تحت الطلب والعملة خارج المصارف والودائع الجارية وطبع العملة بدون رصيد كل ذلك تسبب في الارتفاع العام للأسعار ، وذلك لغياب منتجات تمتص هذه الكتلة الهائلة من النقد المصدر .

4-القيود على فتح الاعتمادات والتحويلات الخارجية : فرض القيود على عملية فتح الاعتمادات وتحديد أسعار الصرف والرقابة الشديدة ، ادى إلى ارتفاع الاسعار وبذلك التضخم .

5-عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية عدم وضوح الرؤية في إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية ينعكس على السياسات الاقتصادية وتنعدم ثقة المواطن فيها ، واصبح لديه هاجس في تقلب الاسعار وعدم ثبات التسعيرات الرسمية ، وبالتالي ساهم في خلق التضخم (د. صالح عمر فلاحي ، 1999م،العدد 70).

الأسباب الخارجية :

أسباب عديدة تجعل التضخم ينتقل من مجتمع لآخر عن طريق التجارة الخارجية لسببين وهما :

1- اعتماد السوق الليبي على المنتجات الاجنبية في مجلات عديدة منها المواد الغذائية والطبية والآلات وغيرها من المواد التي تستنزف مبالغ ضخمة من ميزانية الدولة مما يؤدى إلى استيراد التضخم من الدول المختلفة بواسطة هذه المنتجات .

2- تأثرت ليبيا من حيث الصادرات والواردات بالتضخم بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج والدول المجاورة ، وهذا اثّر على استيراد السلع والخدمات والتقنية التي اصبحت تكاليفها باهظة الثمن .

آثار التضخم في الاقتصاد الليبي :

توجد للتضخم آثار سيئة واخرى ايجابية ، حيث ظهرت أراء ايجابية حول التضخم تقول أنه ضروري لتحفيز التنمية ويجب تحذير الدولة من الاستمرار في سياستها الاقتصادية التي قد تؤدي إلى التضخم الشديد الذى يتقلب من محفز للتنمية إلى عائق أمامها ، كما أن العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة تبقى قائمة إذا أمكن تحمل بعض العبء التضخمي في سبيل تقليل نسبة البطالة أو العكس . ولكن الاثار السلبية أقوى من الآثار الايجابية ، وذلك في حالة استمرار الارتفاع في الاسعار بمعدلات عالية وتأثيرها على اصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة وعلى الاقتصاد الوطني بأكمله ويمكن حصر الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التضخم في النقاط الآتية :

1- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الافراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار .

2- يؤدي التضخم إلى اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز .

3- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الاموال إلى نشاطات لا تفيد التنمية .

4- يؤثر التضخم على إعادة توزيع الدخول .

5- يترتب على الاستمرار في تصاعد الاسعار إلى ارباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب عدم تحديد تكاليف إنشاء المشروعات .(د. صالح فلاحي ، التضخم في الاقتصاد الليبي ، 2000م) .

البدائل المطروحة لعلاج التضخم في الاقتصاد الليبي :

من ابرز السياسات الاقتصادية المستخدمة في هذا المجال ما يعرف بالسياسة النقدية والسياسة المالية :

أولاً السياسة النقدية و ضبط التضخم :

استخدام السياسة المالية لعلاج التضخم تتم عن طريق ثلاثة أدوات وهي : سياسة البنك ، وسياسة السوق المفتوحة ، وسياسة نسبة الاحتياطي .

وهذه السياسة النقدية مهمة في علاج التضخم الذى ينشأ بسبب زيادة عرض النقود الناشئ عن التوسع في الاصدارات النقدية .

ثانياً السياسة المالية في علاج التضخم :

السياسة المالية تعتبر من الادوات الهامة في تحقيق التعادل بين الايراد والانفاق ، حيث يمكن استخدام فائض الميزانية ، وتخفيض القوة الشرائية لمكافحة التضخم وذلك عن طريق استخدام السياسة الضريبية ، والسياسة المالية تحتاج إلى فترة زمنية لظهور نتائجها ، وبالتالي يمكن استخدام كل من السياسة النقدية والمالية وفقاً للظروف السائدة في الاقتصاد .

إن مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي تطورت ، وأصبحت أمراً يهدد الاقتصاد الوطني ، لذا يجب تكاثف الجهود بين صانعي القرار من جهة وأفراد المجتمع من جهة اخرى لوضع حد لهذه المشكلة أو التخفيف من حدتها حتى ينعم البلد بالاستقرار .

جدول رقم (3)

يبين أسعار النفط الخام ومعدلات التضخم(2000-2020)

السنوات	السعر بالدولار للبرميل	معدلات التضخم	السنوات	السعر بالدولار للبرميل	معدلات التضخم
2000	28.30	2.9-	2011	103.10	15.9
2001	24.41	9.2-	2012	109.04	6.1
2002	24.99	9.6-	2013	108.07	2.6
2003	28.85	2.0-	2014	87.74	2.4
2004	38.39	1.0	2015	57.58	9.8
2005	54.43	3.0	2016	44.67	25.9
2006	65.39	1.4	2017	58.82	25.8
2007	72.71	6.2	2018	68.48	13.6
2008	97.66	18.4	2019	64.03	-2.2
2009	61.86	2.4	2020	40.17	1.4
2010	79.63	2.4	2021	70.10	2.1

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة من التقارير السنوية (2000-2020)

نلاحظ من الجدول السابق تذبذباً واضحاً في معدلات التضخم ، حيث كانت قيم سالبة في السنوات من 2000،2003م عندما كانت أسعار النفط الخام تتراوح بين 28$ ، 25$ ، ثم ازدادت معدلات التضخم بزيادة أسعار النفط حتى وصلت 18.4% في سنة 2008م بالمقابل وصل سعر البرميل إلى 97.6$ ، ووصلت معدلات التضخم في سنة 2011م إلى 16% تقريباً عندما وصل سعر البرميل إلى 103$ بسبب الاحداث التي حصلت في ليبيا ، ثم انخفضت معدلات التضخم إلى ادنى

مستوى في سنة 2014م إلى 2.4% ، ثم رجعت إلى الارتفاع مرة اخرى في السنوات 2016، 2017م إلى اعلى مستوى وهو 28.5% بسبب تدهور الوضع الامني والاقتصادي والسياسي في الدولة . انخفاض نسبة التضخم في ليبيا سنة 2019م إلى أقل من الصفر (أي دخولها في الانكماش الاقتصادي) يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي أثرت على الاقتصاد الليبي في تلك الفترة من بين هذه العوامل :

1-تحسن انتاج النفط : حيث أن ليبيا تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل ، في سنة 2019م شهد قطاع النفط استقراراً نسبياً وزيادة في الانتاج والصادرات مقارنة بالسنوات السابقة لها ، هذا التحسن ساهم في ضخ السيولة في الاقتصاد وتخفيف الضغط على الاسعار .

2-انخفاض الطلب المحلي : بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة واستمرار الصراع السياسي ، انخفضت مستويات الطلب المحلي على السلع والخدمات ، هذا الانخفاض يؤدي غالباً إلى انخفاض الاسعار ، خاصة إذا كانت المعروض من السلع متوفر .

3-استقرار سعر الصرف : في تلك الفترة اتخذ المصرف المركزي اجراءات تهدف إلى استقرار سعر الصرف في السوق الموازي والرسمي ، مما ساهم في تقليص التضخم الناتج عن تقلبات العملة ، كما ساعد في تخفيض تكلفة الواردات .

4-تحسن السياسات المالية العامة : حيث أن السلطات الليبية بما في ذلك المصرف المركزي ، قامت ببعض الاصلاحات مثل فرض رسوم على بيع العملات الاجنبية ، مما زاد الايرادات الحكومية وقلل العجز المالي ، وبالتالي ساهم في استقرار الاسعار .

5-انخفاض السيولة النقدية المتوفرة : رغم تحسن قطاع النفط ، ضلت أزمة السيولة تؤثر على الاقتصاد ، حيث أن قلة النقد المتوفر في السوق قللت من قدرة المواطنين على الانفاق ، مما ساهم في انخفاض التضخم .

6-تراجع الاسعار العالمية لبعض السلع : ليبيا تعتمد بشكل كبير على الاستيراد ، وأي تراجع في أسعار السلع والخدمات العالمية (كالغذاء والوقود) ينعكس مباشرة على الاسعار المحلية .

التحليل الإحصائي

مجموعة من المؤشرات الإحصائية الوصفية والاستدلالية والتي تم تحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS V.22) وهو اختصار (Statistical Package for the Social Sciences) هو أحد التطبيقات الإحصائية التي تعمل تحت مظلة ويندوز، وهو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث العلمي عن طريق الاستبيانات أو المُقابلات أو المُلاحظات ، ويعتمد النظام الإحصائي Spss على المعلومات الرقمية، ويتميز البرنامج بقدرته الكبيرة على مُعالجة البيانات التي يتم مدُّه بها.

الاساليب الاحصائية التي تم استخدامها في الدراسة:

- تم استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات التي أُدخلت في نموذج الانحدار .
- تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (**Multiple Linear Regression**)

الجدول (4) يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة في السنوات (2000 – 2020)

	السنوات	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
الصادرات النفطية	21	354.519	152.110
السعر بالدولار للبرميل	21	62.772$	27.269$
الإنتاج النفطي	21	441.995	188.359
معدلات التضخم	21	5.414	9.987

من خلال الجدول (4) نجد أن متوسط الصادرات النفطية (354.519 ± 152.110) ، أما بالنسبة لمتوسط الأسعار ($62.772 ± $27.69) ، في حين نجد أن متوسط الإنتاج النفطي بلغ (441.995 ± 188.359) ، ومتوسط معدلات التضخم (5.414 ± 9.987) ، وعليه من خلال تحليل النتائج يمكن ملاحظة أن هناك تباينًا معتدلًا في الصادرات النفطية ، والسعر، والإنتاج النفطي ، في حين أن معدلات التضخم تظهر تباينًا كبيرًا ، كذلك نلاحظ أن متوسط الصادرات النفطية والإنتاج النفطي مرتفعان نسبيًا ، مما قد يشير إلى استقرار في السوق. ومع ذلك فإن الانحراف المعياري المعتدل يشير إلى وجود تقلبات في هذه المتغيرات إلى تباين معتدل في البيانات.

الشكل (1) قيمة متوسط الصادرات النفطية خلال السنوات (2000–2020)

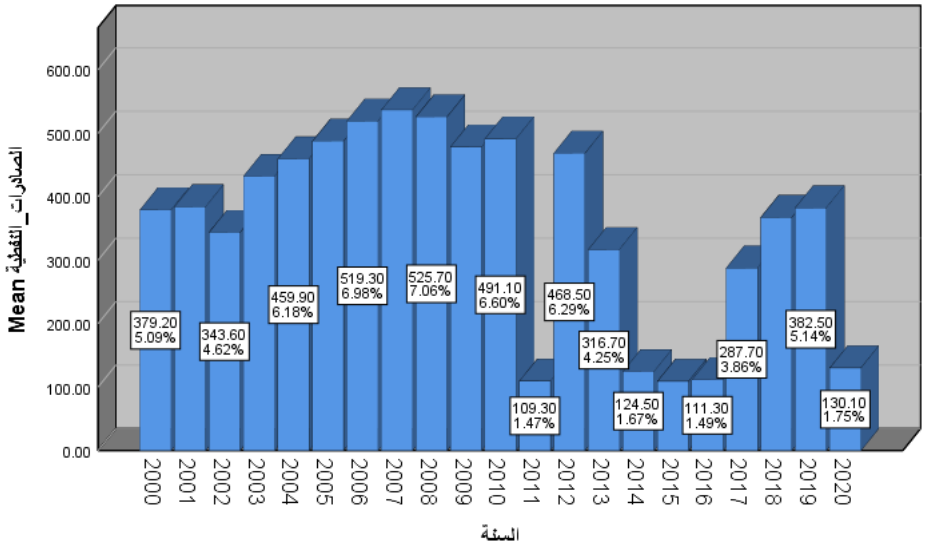

الشكل (2) قيمة متوسط سعر البرميل خلال السنوات 2000–2020)

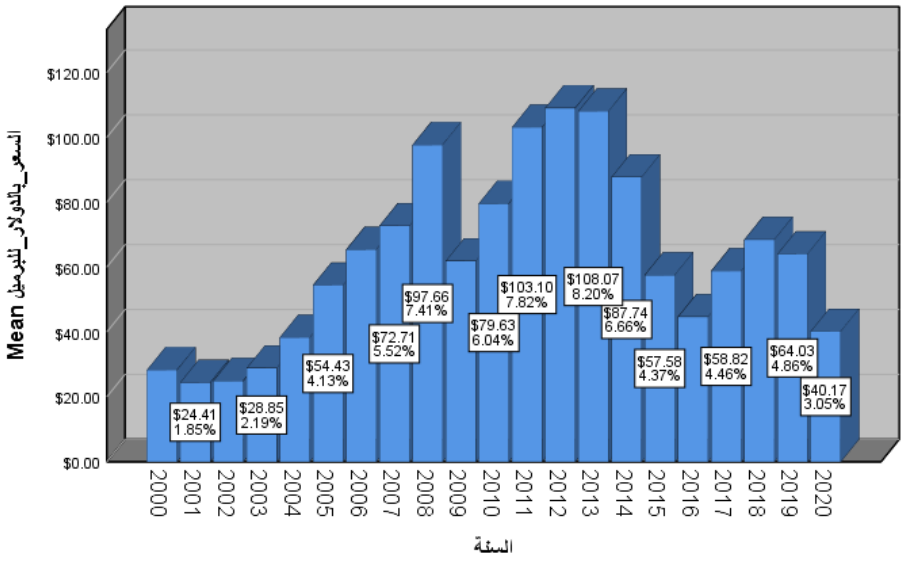

الشكل رقم (3) يبين متوسط معدلات التضخم خلال السنوات(2000–2020)

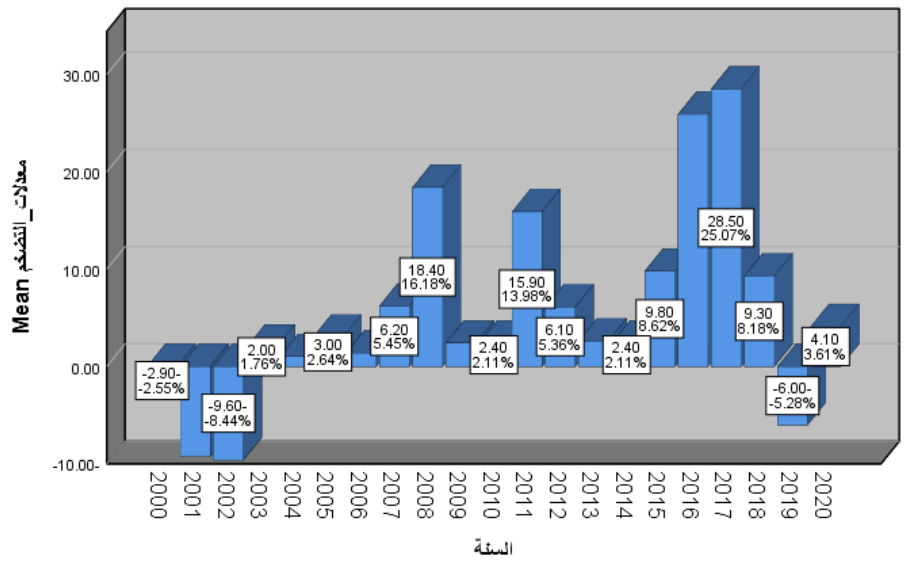

جدول رقم (5) يبين متوسط الاسعار والصادرات والانتاج النفطي خلال 2000-2020

		الصادرات النفطية	السعر بالدولار للبرميل	الإنتاج النفطي
Pearson Correlation	الصادرات النفطية	1.000	0.448	0.988
	السعر_بالدولار للبرميل	0.448	1.000	-0.059-
	الإنتاج النفطي	80.98	-0.059-	1.000
P-value	الصادرات النفطية	.	0.048	0.000
	السعر بالدولار للبرميل	0.048	.	0.400
	الإنتاج النفطي	0.000	0.400	.

يوضح الجدول السابق (5) مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار حيث كان معامل الارتباط بين الصادرات النفطية و الإنتاج النفطي هو الأعلى بقيمة (0.988) بمستوى دلالة إحصائية منخفض (P-value = 0.000) ، مما يشير إلى علاقة طردية قوية بين هاتين المتغيرتين ، في حين نجد أن هناك علاقة متوسطة وإيجابية بين الصادرات النفطية والسعر بالدولار للبرميل وبقيمة (0.448) ، وبمستوى ذو دلالة إحصائية (P-value = 0.048) عند مستوى المعنوية 0.05.

فرضيات الدراسة:

1- المتغيرات المستقلة (تقلبات الأسعار والإنتاج النفطي) تؤثر على المتغير التابع (الصادرات النفطية) .

لمعرفة أثر العلاقة بين الصادرات النفطية والمتغيرات المفسرة (تقلبات الأسعار والإنتاج النفطي) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، والذي اعتبرت فيه متغيرات الأسعار والإنتاج

الوظيفي) كمتغيرات تفسيرية ومتغير الصادرات النفطية كمتغير تابع ، وكانت نتائج نموذج الانحدار كالتالي:

جدول (6) يوضح نتائج الانحدار المتعدد (الصادرات النفطية)

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	R	R^2	F	P-value (sig)	β Beta	t	P–value (sig)	معامل تضخم التباين
الصادرات النفطية	سعر البرميل	0.988	0.976	371.9	0.00	0.43	2.12	0.048	1.003
	الإنتاج النفطي					0.79	27.3	0.000	1.003

من الجدول (6) نجد أن نموذج الانحدار معنوي ، وذلك من خلال قيمة F البالغة (371.9) وقيمة الدلالة (sig =0.00) وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ، وبالتالي يوجد تأثير من المتغيرات المستقلة (الأسعار و الإنتاج النفطي) على المتغير التابع (الصادرات النفطية) ، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (الأسعار و الإنتاج النفطي) تفسر 97.6% من التباين الحاصل في الصادرات النفطية وذلك بالنظر الى معامل التحديد (R^2) ، كما جاءت قيمة β التي توضح العلاقة بين الصادرات النفطية وسعر البرميل بقيمة (0.43) ذات دلالة إحصائية (Sig = 0.048) وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ، ويعني ذلك كلما زاد سعر البرميل بمقدار دولار واحد زادت قيمة الصادرات النفطية بمقدار (0.43) وحدة ، كما جاءت قيمة β لمتغير الإنتاج الوظيفي بقيمة (0.79) ذو دلالة احصائية (Sig = 0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا يعني أنه كلما زاد الإنتاج النفطي بمقدار وحدة زادت الصادرات النفطية بمقدار (0.79) وحدة ، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل

تضخم التباين للنموذج (1.003) أصغر من (3) مما يشير الى عدم وجود تعددية خطية بين متغيرات النموذج ، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

تم تصميم النموذج على بيانات الجداول السابقة رقم 2،3 والتي تبين أسعار وكميات الانتاج النفطي

$$y = -25.719 + 0.43x_1 + 0.79x_2 + \epsilon$$

حيث y : المتغير التابع (الصادرات النفطية)

X_1 : المتغير المستقل (السعر للبرميل)

X_2 : المتغير المستقل (الإنتاج النفطي)

ϵ: خطأ التنبؤ

معادلة الانحدار النهائية تشير إلى أن هناك علاقة بين السعر بالدولار للبرميل والإنتاج النفطي من جهة والصادرات النفطية من جهة أخرى ، أي أن الزيادة في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في الصادرات النفطية ، كذلك أن الزيادة في الإنتاج النفطي تؤدي إلى زيادة في الصادرات النفطية.

2- المتغيرات المستقلة (تقلبات الأسعار والإنتاج النفطي) تؤثر على المتغير التابع (معدلات التضخم) .

لمعرفة أثر العلاقة بين معدلات التضخم والمتغيرات المفسرة (تقلبات الأسعار والإنتاج النفطي) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، والذي اعتبرت فيه متغيرات الأسعار والإنتاج الوظيفي) كمتغيرات تفسيرية ومتغير معدلات التضخم كمتغير تابع ، وكانت نتائج نموذج الانحدار كالتالي:

جدول (7) يوضح نتائج الانحدار المتعدد (معدلات التضخم)

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	R	R^2	F	P-value (sig)	β Beta	t	P-value (sig)	معامل تضخم التباين
معدلات التضخم	سعر البرميل	0.498	0.248	2.965	0.07	0.118	1.568	0.13	1.003
	الإنتاج النفطي					-0.02	-1.76	0.09	1.003

من الجدول (7) نجد أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة (2.965) وقيمة الدلالة (Sig = 0.07) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وبالتالي لا توجد معلومات كافية لتأكيد على أن المتغيرات المستقلة (الأسعر والإنتاج النفطي) لها تأثير على المتغير التابع (معدلات التضخم) ، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة (الأسعار و الإنتاج النفطي) تفسر 24.8% فقط من التباين الحاصل في معدلات التضخم وذلك بالنظر الى معامل التحديد (R^2) ، كما جاءت قيمة β التي توضح العلاقة بين معدلات التضخم وسعر البرميل بقيمة (0.118) غير دالة إحصائيا (Sig = 0.13) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، ويعني ذلك كلما زاد سعر البرميل بمقدار وحدة زادت معدل التضخم بمقدار (0.118) وحدة ، كما جاءت قيمة β لمتغير الإنتاج الوظيفي بقيمة (−0.02) غير دالة إحصائيا (Sig = 0.09) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وهدا يعني أنه كلما زاد الإنتاج النفطي بمقدار وحدة انخفض معدل التضخم بمقدار (0.02) وحدة ، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج (1.003) أصغر من (3) مما يشير الى عدم وجود تعددية خطية بين متغيرات النموذج ، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$y = 6.514 + 0.118x_1 - 0.02x_2 + \epsilon$$

حيث y : المتغير التابع (معدلات التضخم)

X_1 : المتغير المستقل (السعر للبرميل)

X_2 : المتغير المستقل (الإنتاج النفطي)

: خطأ التنبؤ

معادلة الانحدار النهائية تشير إلى أن هناك علاقة بين السعر بالدولار للبرميل والإنتاج النفطي من جهة ومعدلات التضخم من جهة أخرى ، أي أن الزيادة في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم، في حين أن الزيادة في الإنتاج النفطي تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم.

النتائج :

1- إن التقلبات في أسعار النفط تؤدي إلى تقلبات في قيمة الصادرات النفطية ، وهكذا تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي ، حيث أنه توجد علاقة خطية بين أسعار النفط الخام والصادرات النفطية ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار المتعدد حوالي 97% ، وجاءت قيمة B التي توضح العلاقة بين الصادرات وسعر البرميل بقيمة (0.43) ذات دلالة احصائية (sig=0.048) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) ويعني هذا أنه كلما زاد سعر البرميل بمقدار 1$ زادت قيمة الصادرات النفطية بمقدار (0.43) وحدة .

2-إن التقلبات في أسعار النفط الخام لها تأثير طفيف على معدلات التضخم ، حيث أن الزيادة في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم ، حيث جاءت قيمة B التي توضح العلاقة بين معدلات التضخم وسعر البرميل من النفط بقيمة (0.118) غير دالة احصائية (sig=0.13) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني كلما زاد سعر البرميل بمقدار وحدة زاد معدل التضخم بمقدار (0.118) وحدة . ما الزيادة في الانتاج تؤدي إلى انخفاض في معدلات التضخم .

التوصيات :

1-التنبؤ بمعدلات التضخم تساعد في اتخاذ سياسات اقتصادية رشيدة للمحافظة على الاستقرار والنمو الاقتصادي .

2-يتضح أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وعليه نوصي متخذي وصانعي القرار السياسي والاقتصادي في الدولة الليبية بانتهاج سياسة من شأنها أن تؤدي إلى التقليل من الاعتماد على النفط ، والتوجه إلى تنمية الانشطة

الاقتصادية غير النفطية لا سيما قطاعي الصناعة والزراعة اللذين يمثلان القاعدة الانتاجية الاساسية لأي اقتصاد .

المراجع :

1-محمد الدوري ، 2003 ، ص61 .

2-محمد السماك ، ة1979، ص214 .

3-التنين الصيني ، 2008 / ص18 .

4-مصرف ليبيا المركزي ، 2000 ، العدد 57 .

5-منظمة الاوبك ، النشرة الشهرية ، 2005 ، العدد 11 .

6-الواقع والافاق المستقبلية للنفط ، منتدى الشبكة الدولية ، 2010 م .

7-اتحاد الغرف التجارية والصناعية للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي ، 2002م.

8-د. صالح عمر فلاحي ، 1999 العدد 70 .

9-د. صالح فلاحي ، التضخم في الاقتصاد الليبي 2000م .

10-النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ، المجلد 62/ الربع الرابع 2022م .